جـامـعـة الــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها: دراسة اختبارية

The Impact Of the net cash flow Kuwait Public shareholding companies on their profitability: An Empirical Study

إعداد:

خالد رجعان زمام السليماني

إشراف:

الدكتور عبد العزيز صايمة

رسالة ماجستير استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2013

تفويـــض

أنا خالد رجعان السليماني أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: خالد رجعان السليماني

التاريخ: ٢٥/١/٢٠١٤م

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " **أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها: دراسة اختبارية**".

وأجيزت بتاريخ: **25 / 1 / 2014**

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
الأستاذ الدكتور: يونس عليان الشوبكي	رئيساً	....
الدكتور: عبدالعزيز بدر لطاية	مشرفاً	....
الدكتور: محمود نور	عضواً خارجياً	....

شكر وتقدير

أتوجّه بالشكر الجزيل إلى جامعة الشرق الأوسط ممثلةً برئيس الجامعة

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على ما أتاحوه من وقت لمناقشة هذه الرسالة

وأخصّ بكلّ الشكر والتقدير المربي الفاضل

الدكتور عبد العزيز صايمة

على كل ما قدّمه من جهد وإرشاد وتوجيه حتى تخرجَ هذه الدراسة بصورتها النهائية

الإهـداء

إلى عائلتي

لكل ما قدّموه لي من دعم وتشجيع

أهدي هذا الإنجاز

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها: دراسة اختبارية

إعداد:

خالد رجعان السليماني

إشراف:

الدكتور عبد العزيز صايمة

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها وذلك من خلال إجراء دراسة احتبارية، وتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009، 2012 والبالغ عددها (201) شركات، والتي تغطي القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة وهي: القطاع المالي، والصناعي، والخدمات. أما عينة الدراسة فهي عينة تم أخذها بطريقة قصدية وبنسبة تتراوح بين (15-25%) من مجتمع الدراسة. واستخدم الباحث في تحليل البيانات الاحصائية واختبار فرضيتها أساليب الاحصاء الوصفي مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية، وذلك بالإضافة إلى إيجاد معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر التدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة تغطية النقدية تشير ٍلى قدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغيرات العمر، والنوع الاجتماعي، والمؤهل التعليمي، والخبرة. كما أظهرت نتائج الدراسة نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية عل ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات المساهمة العامة الكويتية بقدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية، كما أوصت الدراسة بأهمية تدريب موظفي الشركات المساهمة العامة الكويتية على دور التدفقات النقدية وأهميتها في تحديد ربحية الشركات المساهمة وأثر ذلك على أداء هذه الشركات.

The Impact Of the net cash flow Kuwait Public shareholding companies on its profitability: An Empirical Study

By:

Khaled Al-Sulaimany

Supervisor

Dr. Abdulaziz Saymah

Abstract

The study aimed to the statement of the impact of net operating cash flows in public shareholding companies in Kuwait on profitability through a test study, and the study population consisted of all companies listed on the Kuwait Stock Exchange during the period 2009-2012, which consisted of (201) companies, covering the major economic sectors of the three, namely: financial , industrial, and services sectors. The study sample was taken in a deliberate manner and by between 15-25 % of the study population. The researcher used in data analysis study and test hypothesis methods of descriptive statistics such as: the arithmetic mean, standard deviation and percentages, in addition to find the correlation coefficient between the independent variable and the dependent variable and regression analysis simple and multiple regression analysis to demonstrate the impact of cash flows on the profitability of public shareholding companies in Kuwait.

The study results showed that the percentage of coverage of cash refers to the company's ability to generate cash from operating activities to meet the commitments investment and financing.

The results also showed no statistically significant differences between the averages of the impact of net operating cash flows in public shareholding companies in Kuwait on the profitability of these companies due to the variables age, gender, educational qualification and experience. The results of the study also showed the results of the study there is no statistically significant impact on cash flows, profitability Kuwaiti public shareholding companies.

The study recommended the need to the attention of the public shareholding companies Kuwaiti ability of the company to generate cash from operating activities to meet the commitments investment and financing, as recommended by the study of the importance of training of public shareholding companies on the Kuwaiti role of cash flows and their importance in determining the profitability of corporations and their impact on the performance of these companies.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 المقدمة:

بدأ الاهتمام بالقوائم المالية منذ قيام الشركات الكبرى وانفصال ملكية الشركة عن اداراتها، ويرجع السبب في ذلك أن الادارة قد تستغل المعلومات التي لديها لتغطية أي قصور في أدائها كما أنـها قد تعرض معلومات لتحقيق أهدافها غير القانونية كتقليل الضرائب أو عدم توزيع أرباح على المساهمين أو تحسين مركزها المالي أمام الفئات المستهدفه من مقرضي أو دائنين أو غيرهما، لهذه الاسباب كان واجب على الدول أن تنظم الإفصاح المحاسبي عن طريق إلزام الشركات باستخدام معايير محاسبية دولية.

حيث تعتمد اقتصاديات الدول الكبرى على الشركات العظمى لذلك كان من الملح إيجاد تقارير مالية سنوية لتلك الشركات، حيث يجب أن تبين وتفصح تلك التقارير عن المعلومات المالية للشركات والتي تهم الكثير من الجهات، ومن أهم تلك التقارير التي أصبحت إلزامية في عصرنا هذا هي قائمة التدفقات النقدية، وقد كانت المحاولات لإيجاد قائمة التدفقات النقدية عندما بدأت الشركات العاملة في الولايات المتحدة في أواخر الخمسينات طوعياً بعرض قائمة تحليلية مرفقة بقائمة التدفقات النقدية لتعكس التطورات التي حدثت في الأموال من خلال المقارنة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

لسنتين متتاليتين، وتظهر هذه المقارنة عناصر الزيادة أو النقص التي حدثت خلال الفترة (شاهين وآخرون، 2004: 223).

وبالرغم من أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر حديثة مقارنة بالقوائم المالية الأخرى الا أنها شهدت تطوراً في قرارات مجلس المعايير المحاسبية هاماً منذ نشوئها عام 1948، حيث أقر مجلس معايير المحاسبة المالية رقم FASB 5 على أن قائمة التدفقات النقدية تعطي معلومات مفيدة عن الأنشطة المختلفة عن الشركة والتي تساعد في تحديد عوامل كثيرة مثل السيوله والربحية والمخاطر المحيطة بالشركة.

كما أصبحت قائمة التدفقات النقدية محوراً للجدل على جميع الاتجاهات الاكاديمية والمهنية الى أن جاء المعيار الدولي رقم (95) في سنة 1987، حيث لاقى هذا المعيار منذ صدوره المساندة والتأييد من جانب والانتقادات الكثيرة من جانب آخر (محمود، 1995: 177)، حيث ألزم هذه المعيار الشركات المساهمة الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي والتي كانت تستخدم حتى ذلك التاريخ، ويعتبر هذا المعيار أحد التصريحات المبكرة التي تطالب بنشر قائمة التدفقات في التقارير المالية للشركات ولا سيما بعد الأزمة التي حلت بالأسواق المالية عام 1987م، وأدت الى انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية (الحلبي، 2006: 215) وقد أوصى هذا المعيار بأن يتم تحليل التدفقات النقدية في القائمة الى ثلاث عناصر هي تدفقات نقدية تشغيلية، وتدفقات نقدية استثمارية وتدفقات نقدية تمويلية مع السماح للشركة بإعداد القائمة وفق أي من الطريقة

المباشرة أو غير المباشرة وأما وفقاً للمعيار رقم (7) الصادر سنة 1992 عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والذي جاء محل المعيار السابق عام 1987، فأوجب على أن قائمة التدفقات المالية IASC باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير المالية.

ان تطور سوق الأسهم وانتعاشه يمثل هدفاً من الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقه، وبالنسبه لادارة الشركة فإن ربحيتها والتي تنعكس من خلال العائد على السهم يمثل تقرير الأداء الكلي للشركة, فهو معيار النجاح أو فشل الشركة في تحقيق أهدافها، وأما بالنسبه للمستثمرين فإن تحديد أهم العوامل التي تتحكم في أسعار الأسهم بمثل مصدر معلومات مهمة وبالتالي يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمه (عبد الله، 1995: 140)، كذلك فان وجود علاقة بين أداء السهم في فترات سابقة وبين أداءه في فترات لاحقه يتوقف على العديد من العوامل مثل مستوى السوق الذي يتم تداول الأسهم ومدى كفاءته فضلاً عن درجة الوعي الاستثمار لدى المتعاملين فيها (هويدي، 2000: 14).

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

كان الاعتماد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي التي تعدان وفقاً لأساس الاستحقاق، لذلك هنالك حاجة الى وجود قائمة وفقاً للاساس النقدي فظهرت قائمة التدفقات النقدية، وبعد ظهورها توالت الاستفسارات عن مدى توفير المعلومات المفيدة من تلك القائمة للمستثمرين والملاك وذوي

المصالح مع الشركة، وخصوصاً بعد الانهيار في أسعار الأسهم مثل الذي حدث في الأسواق المالية عام 1987 الذي أدى الى فقد العديد من المستثمرين لثرواتهم (مطاوع، 2005، 245).

وفي دولة الكويت التي لا تختلف عن باقي الدول في اقتصاده المزدهر فإن الحاجة الماسة لمعرفة أهمية هذه القائمة على السوق المالي في الكويت، لذلك جاءت هذه الدراسات للإجابة على السؤال التالي:

ما نوع العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية وأرباح الشركات المساهمه العامة في الكويت؟

1-3 فرضيات الدراسة:

بناًء على السؤال أعلاه، تقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية:

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المساهمة العامة الكويتية ممثلاً بمتوسط صافي التدفقات النقدية وربحية تلك الشركات ممثلة بمتوسط صافي الأرباح عند مستوى دلالة (α=0.05).

1-4 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة بأنها ستوضح طبيعة العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت وربحية تلك الشركات، وبذلك اعادة صياغة كما هي تلك النتائج التي قد تكشفها الدراسة جميع الفئات ذات المصالح وهي:

- المستثمرون في أسهم تلك الشركات سواء منهم المستثمرون الحاليون أو المحتملون.

- مقرضو تلك الشركات.
- الوسطاء الماليون في بورصات الكويت للأوراق المالية.
- جهات الرقابة والاشراف على الشركات المساهمة العامة الكويتية مثل: هيئة الأوراق المالية، وزارة الصناعة والتجارة ، البنك المركزي.

1-5 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف إلى:

1. مفهوم ومكونات التدفقات النقدية التشغيلية المساهمة العامة بشكل عام وأثره على أداء الشركة ممثلاً بصافي الدخل ومن ثم الأنماط التي تتبعها تلك الشركات في استخدام الأموال الفائضة.
2. التعرف الى أنماط استخدام صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي تتبعها الشركات المساهمة العامة في عمليات التوسع أو سداد الديون أو توليد الأرباح من خلالها.

1-6 حدود الدراسة:

المكانية: ستقوم الدراسة في سوق الأوراق المالية في الكويت.

الزمنية: ستقوم الدراسة على الشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012.

1-7 محددات الدراسة:

- تقتصر الدراسة على الكشف عن أثر عنصر واحد فقط على ربحية الشركة وهو صافي التدفقات النقدية، الا أنه ربما توجد عوامل أخرى مالية وغير مالية تؤثر على هذا المتغير مثل ظروف الاقتصاد الجزئي والكلي والسياسات النقدية والمحاسبية والتشريعات القانونية وغيرهما.
- حصر الدراسة في عينة من الشركات المساهمة العامة الكويتية دون شمولها لجميع تلك الشركات مما سيؤدي لها صلة بطبيعة الدراسات التي تقوم على أسلوب المعاينة.
- تم أخذ عينة الدراسة من السنوات 2009، 2010، 2011، 2012 وقد تكون تلك الفترة لها ظروف اقتصادية خاصة بسبب انعكاسات وآثار الأزمة المالية مما قد أثر على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة في الكويت خلال فترة الدراسة.

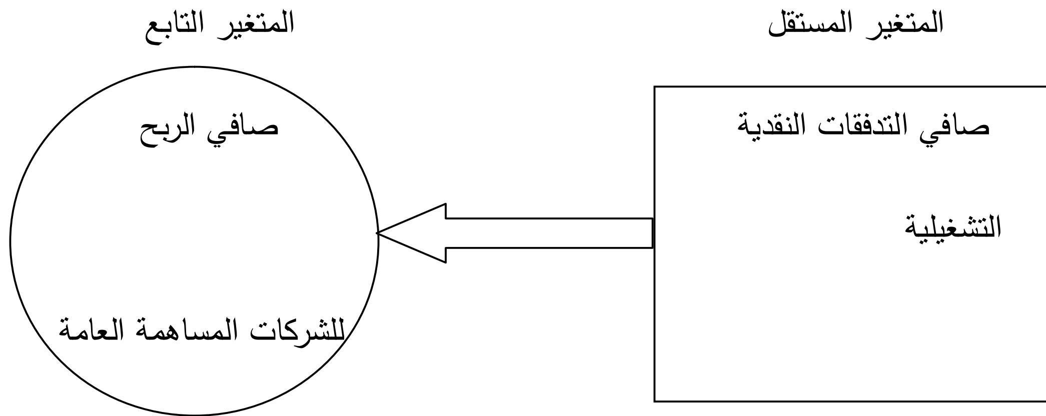
1-8 أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل:

صافي التدفقات النقدية التشغيلية ممثلا بمتوسط صافي التدفقات النقدية.

المتغير التابع:

صافي الدخل للشركات المساهمة العامة.



* الأنموذج من إعداد الباحث استناداً لدراسة قدومي والكيلاني (2006) ودراسة حلبي (2006)

1-9 التعريفات الاجرائية:

نسبة الربحية Profitability Ratio:

تمثل النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي تتخذها الشركة وتوفر نسبة الربحية معلومات تشير الى مدى فاعلية عمليات وسياسات الشركة، وتبين الآثار المجتمعة لجوانب السيولة والأصول والدين على النتيجة التشغيلية (أحمد، 2008، 41).

حصة السهم من الأرباح (Earning Per Share) (EPS):

حصة السهم العادي من الأرباح ممثلاً بالمعادلة (صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية)، أو بعبارة أخرى فإن المؤشر يمثل العائد الذي يحققه المساهم العادي على كل سهم يمتلكه في رأس مال الشركة (مطر، 2006، 75).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل استعراضاً لمتغيرات الدراسة من خلال عرض الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة، وعلى النحو الآتي:

تمهيد:

إن مستخدمي معلومات البيانات المالية عديدون وتتنوع احتياجاتهم لهذه المعلومات حسب طبيعة كل مستخدم، فمن هؤلاء المستخدمين (المستثمرين، والمقرضين، والموظفين، والحكومه، والموردين، والعملاء والجمهور) كما ان المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة الشركة على توزيع الارباح ومن هنا نلاحظ مدى اهمية المعلومات التي تتضمنها البيانات الماليه لاتخاذ قرار شراء الأسهم أو عدمه.

وتعكس البيانات المالية الوجه الحقيقي للشركة بموضوعية وحيادية بعيداً عن وسائل الدعاية الموجهة، حيث تختصر الكثير من الكلمات من خلال لغة الأرقام، والتي هي لغة موجهة يستطيع المستثمر والمقرض من خلالها معرفة الكثير من خلال قراءة أرقام محددة، ونسب مالية متعارف عليها، تضع أمامه صورة واضحة عن تاريخ الشركة، وحاضرها، وما يتوقع لها في المستقبل القريب والبعيد (مطر، 2006، 91).

وفيما يختص بالبيانات المالية التي تقدم عادة للجهات الخارجية ومنها البنوك وحملة الأسهم، فهذه البيانات تعدها الشركة ويتم تدقيقها من قبل مكاتب استشارية منفصلة عن الشركة، والتي تقوم بدور المحلل لنشاط الشركة، وتمثل هذه المكاتب ومدى شهرتها عامل أمان وثقة للبنوك ولحملة الأسهم يظهر وبشكل حيادي حقيقة الموقف المالي للشركة، علما بأن أي تجاوز من قبل هذه المكاتب الاستشارية والمتمثل في إظهار موقف الشركة المالي على غير حقيقته يمكن أن يعرض هذه المكاتب للمساءلة القانونية، وقد تفقد هذه المكاتب كنتيجة لذلك الرخصة الممنوحة لها لمزاولة النشاط إذا ما تأكد للجهات القانونية أن هذه الجهات لا تلتزم بالمعايير والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها، أو أنها تدخلت في تحوير مثل هذه البيانات لخدمة أهداف مجلس الإدارة غير المشروعة (بصول، 2002، 38). وتوضع هذه البيانات المالية لكي يقرأها المالك حتى يكون على دراية بموقف المالي للشركة ومن ثم اتخاذ القرارات بما يتناسب مع قوة أو ضعف الموقف المالي للشركة، ويقرأها البنك لكي يتعرف على المركز الإئتماني للشركة وحجم الموجودات والمطلوبات والنقدية حتى يمكن تحديد درجة التسهيلات التي يمكن أن تمنح للشركة، ويقرأها أيضا حملة الأسهم لكي يتعرفوا على مستوى وكفاءة مجلس إدارة الشركة من خلال التعرف على المشاريع القائمة، وربحيتها، وعلى فرص النمو المستقبلية التي يتم من خلالها تحديد السعر العادل لأسهم الشركة حالياً أو في المستقبل القريب والبعيد (الشاهد، 2000، 74).

ويحدد المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة طبيعة العبارات التي يصاغ بها تقرير مدقق الحسابات وما يحتويه من معانٍ ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة، والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، 57). لهذا فإن قيمة وأهمية المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة لا تتبع فقط من كونه النتاج النهائي لعملية التدقيق، ولكن أيضا بسبب كونه احد المدخلات الأساسية لدى الكثير من المستخدمين في صنع قراراتهم الاستثمارية والإئتمانية. لهذا فمن الأمور الهامة التي تمثلها البيانات المالية المنشورة عكسها للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقيق من الناحيتين العلمية والعملية، ومدى وفائها بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة من المهنة، وقد تطلبها المعيار الدولي رقم (7) "بيان التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) عام 2009 بصورته النهائية.

تعريف بيان التدفقات النقدية Statement of Cash Flows:

هو بيان يعرض التدفقات النقدية الورادة والصادرة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من نشاطات العمليات من الإستثمارات والتمويل، ويتم تصنيف هذه الدفقات إلى تدفقات نقدية من العمليات Cash flow form operation والتي تكون ناتجة من العمليات والصفقات التي لا علاقة لها بالبندين السابقين أي لست إستثمارية أو تمويلية، وتدفقات نقدية من الأستثمار Cash flow form Investment وهي ناتجة من حيازة أو بيع ممتلكات، مكائن، ومعدات من الفروع أو من الشركات

التابعة أو شراء أو بيع إستثمارات من شركات اخرى، وتدفقات نقدية من التمويل Cash flow from Financing وهي ناتجة من الإصدار أو تقاعد سندات العدالة المالية والدين والحصص الربح على الأسهم المدفوعة إلى أصحاب الأسهم (عبيدات، 2006، 33).

أهمية وأهداف بيان التدفقات النقدية التشغيلية:

إن الهدف الأساسي من إعداد بيان التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فبيان التدفقات النقدية التشغيلية يوضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها. وتنبع أهمية بيان التدفق النقدي من دوره في توفير معلومات لا تظهر في أي من بيان الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه البيانات بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ولقد أوضح المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2009، 766) أهمية بيان التدفقات النقدية بالنقاط التالية:

- إن معلومات التدفقات النقدية للشركة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة الشركة على توليد النقدية، واحتياجات الشركة في استخدام هذه النقدية.

- عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة الشركة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.
- إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.
- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.
- تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد وتستخدم فيها الشركة النقدية وما يعادلها.

وخلافًا لبيان الدخل وبيان المركز المالي اللذين يعدان استنادا إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، يتم إعداد بيان التدفقات النقدية استناداً إلى الأساس النقدي، أي بمقارنة المقبوضات النقدية للفترة بالمدفوعات النقدية خلالها، ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، تعرض المعلومات في بيان التدفقات النقدية في ثلاثة أبواب رئيسة مصنفة على النحو التالي:

أ- مصادر النقد من النشاط التشغيلي: ويلخص هذا الباب حركة مقبوضات واستخدامات النقد للأنشطة التشغيلية للشركة على مدار فترة زمنية معينة، ويكون الرصيد النهائي لهذا الباب إما

موجباً (فائض) Surplus أو سالباً (عجز) Deficit، وفي حالة كونه (فائض) يعتبر ذلك مؤشراً أولياً على ارتفاع جودة أرباح الشركة Quality of Earnings والعكس بالعكس. لذا يعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي من وجهة نظر المحللين الماليين أكثر كفاءة من صافي الدخل المحاسبي كؤشر لتقييم ربحية الشركة.

ب- مصادر النقد من الأنشطة الاستثمارية: ويلخص هذا الباب حركة النقد من مقبوضات ومدفوعات تنتج عن حيازة الأصول طويلة الأجل أو عن بيع البعض منها.

ج- مصادر النقد من الأنشطة التمويلية: ويلخص هذا الباب حركة النقد التي تنتج إما في مجال مصادر تمويل الشركة الداخلية والخارجية، أي الأموال التي تحصل عليها الشركة إما من الملاك أو من المقرضين، وكذلك في مجال تسديد الديون طويلة الأجل، أو في تخفيض رأس المال أو في التوزيعات النقدية على المساهمين.

أهمية المعلومات المنشورة التي يعرضها بيان التدفقات النقدية لكل من المستثمرين والمقرضين:

إن الهدف الأساسي من إعداد بيان التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم وتحليل سيولة الشركة من خلال توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. فبيان التدفقات النقدية يوضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها، وتنبع أهمية بيان التدفق النقدي من دوره في توفير معلومات

لا تظهر عادة في أي من بيان الدخل وبيان المركز المالي، لذا تعتبر بمثابة صلة الوصل بين كل من بيان الدخل والميزانية العمومية، كما أنه أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة بما يحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منه من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع. ويمكن توضيح أهمية بيان التدفقات النقدية بالنسبة للمتسخدمين من مستثمرين ومقرضين بالنقاط التالية: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، 766)

- إن معلومات التدفقات النقدية للشركة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة الشركة على توليد النقدية، واحتياجات الشركة في استخدام هذه النقدية.
- عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة الشركة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع التغيرات.
- إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة.
- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

- تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد وتستخدم فيها الشركة النقدية وما يعادلها.

كما يمكن الاستفادة من معلومات التدفق النقدي في تقييم نوعية الأرباح Earnings Quality، وذلك عن طريق مقارنة صافي التدفق من النشاط التشغيلي الذي يظهر في بيان التدفق النقدي مع صافي الربح الذي يظهر في بيان الدخل، إذ كلما كان صافي التدفق النقدي التشغيلي موجباً ويشكل نسبة مرتفعة من صافي الربح كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع جودة أو نوعية أرباح الشركة والعكس بالعكس، أما التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية فيخدم المقرضين بالمعلومات التي يقدمها عن مصادر تمويل الشركة وأوجه استخدامات هذا التمويل (مطر، 2006، 98).

مبررات الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية التشغيلية:

من السهل للشركة التلاعب بالأرقام ولكن من الصعب جدا أن تتلاعب بالنقدية المقبوضة، لهذا يجب مراقبة نقدية الشركة عن كثب، وعند تحليل السيولة فإن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر من المعلومات التي توفرها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، حيث أن الميزانية العمومية توفر معلومات جامدة والتي تقيس فترة مالية معينة من الوقت، أما قائمة الدخل فتحتوي على بعض التصنيفات غير النقدية مثل الاهتلاك، والمصاريف والإيرادات المستحقة. ولكن على النقيض من ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر كسجل للتغيرات التي تحدث في القوائم المالية الأخرى وتلقي الضوء بشكل واضح على ما يهم حملة الأسهم لمعرفة النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية.

إن معظم المؤسسات التي تقوم بإعداد التصنيف الائتماني (Credit Rating) تستخدم بشكل رئيسي نسب قائمة التدفقات النقدية في قرارات التصنيف وقياس المخاطر الاستثمارية. وحيث أن قائمة التدفق النقدي تبرز التباعد بين المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة على الأساس النقدي فهي تحول الأرباح الواردة في قائمة الدخل إلى الأساس النقدي، لذلك فإن نسب قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة أوضح للملاءة المالية للشركة، حيث أنها عبارة عن قائمة توضح مصادر الأموال وطرق استخدامها. حتى البنوك (كمقرضين) تفضل أن يكون لديها قائمة تدفقات نقدية للشركات التي ترغب بالاقتراض عند اتخاذ القرار الائتماني، وهناك اختلافات في دقة تقييم الملاءة للشركات المقترضة من قبل مدراء الإقراض الذين يستخدمون التدفقات النقدية (أساس النقدية) والذين يستخدمون القوائم المالية على أساس الاستحقاق، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أكثر أهمية للأسباب التالية:

- إن التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض.
- من الممكن أن تحقق الشركة أرباحاً جيدة ومع ذلك فإنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية (والعكس صحيح).
- من الممكن التلاعب في الأرباح وإظهارها بأكبر مما هي عليه فعلياً باستخدام عدة طرق وأساليب (سواء كانت هذه الطرق مشروعة أو غير مشروعة) بينما يصعب ذلك بالنسبة للتدفقات النقدية.

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية إضافة إلى كونها بيان مالي حيث أنها لا تنشأ عن القيود المحاسبية وإنما من المعلومات التي تتوفر بشكل رئيسي من القوائم المالية الأخرى.

ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية ما يلي:

أولاً : تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة

إن ربحية الشركة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية. وتقيس نسب الربحية كفاءة الشركة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الشركة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس. في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح الشركة والعكس بالعكس (مطر، 2006، 162). وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى شركات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها (Needlse & Powers, 2004, 614). ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح الشركة:

1- مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي:

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية (مطر، 2006، 163). وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح الشركة والعكس بالعكس (Friedlob & Schneider, 2003, 77).

2- مؤشر النقدية التشغيلي:

ويحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل .

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية. وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب (مطر، 2006، 163).

3- نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:

وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات .

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات (Carslaw & Mills, 1999) .

4- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

وتحدد بالعلاقة التالية:

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية (مطر، 2006، 165).

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية.

وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة الشركة على توزيع الأرباح النقدية (Gibson, 2001, 366).

6- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

ويحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية.

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة الشركة . وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل (عبيدات، 2006، 68).

7- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

ويحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول .

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في استخدام موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل. وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح (Carslaw & Mills, 1999).

ثانياً: تقييم السيولة

تعرف السيولة بأنها قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها (Schroeder et al., 2001, 156). وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة قصيرة الأجل. وترتبط قوة أو

ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل من أجل تعزيز مركزها المالي وتنويع استثماراتها. أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة الشركة:

1- نسبة تغطية النقدية:

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية:

- الديون والقروض المستحقة الدفع .
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي .
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة .
- توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات (Friedlob & Schneider, 2003, 9).

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون (مطر، 2006، 164).

3- نسبة التوزيعات النقدية:

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين .

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة. إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة الشركة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية (Gibson, 2001, 367).

4- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل. ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي (مطر، 2006، 162):

أ- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .

ب- مدفوعات أعباء الديون.

ج- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

د- سداد الديون المستحقة خلال العام .

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية . وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة ، وهذا يعني

أن الشركة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً (Kieso et al., 2005, 196).

6- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل:

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للشركة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها (Gibson , 2001 , 364).

7- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل:

وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل .

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (Roehl – Anderson & Bragg , 2005 , 329) .

8- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية .

وتبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية. وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1:1 فهذا يعني أن الشركة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها (Stickney & Brown, 1999, 154).

9- نسبة أثر الاهتلاك والإطفاء:

وتحدد بالعلاقة التالية:

مصروف الاهتلاك + مصروف الإطفاء / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاهتلاك والإطفاء على النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويمكن اعتبار الشركة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاهتلاك والإطفاء لديها قليلا على النقدية من الأنشطة التشغيلية (Bergevin, 2002, 231).

10- نسبة إعادة الاستثمار:

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مشتريات الموجودات طويلة الأجل.

وتقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل. وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الموجودات طويلة الأجل والمتضمنة الأراضي والمباني وليس الموجودات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط (عبيدات، 2006، 75).

11- التدفقات النقدية الحرة:

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – (النفقات الرأسمالية+توزيعات الأرباح).

والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية. وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة الشركة على النمو داخلياً وزيادة مرونتها المالية (Bergevin, 2002, 230).

12- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية:

وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل. كذلك تعتبر مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة الشركة (محمد وآخرون، 2005، 167).

13- نسبة الإنفاق الرأسمالي:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات.

وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة. وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة الشركة في إتباع سياسة المواءمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل (مطر، 2006، 165).

أسس عرض وتبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية:

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجامع المهنية بشان إعداد قائمة التدفق النقدي ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، يجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية

داخلة وأخرى خارجة. وترتب هذه الأبواب كتالي:التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (مطر، 2006، 97). وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" بصورته النهائية في ديسمبر 1992، وأصبح هذا المعيار نافذ المفعول للبيانات المالية ابتداء من الأول من تموز عام 1994 ليحل محل المعيار السابق "بيان التغيرات في المركز المالي" والذي تم اعتماده في أكتوبر عام 1977. ويهدف هذا المعيار إلى إلزام الشركات بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادها للشركة بواسطة بيان التدفق النقدي الذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية وتدفقات من النشاطات الاستثمارية، وتدفقات من النشاطات التمويلية. وقد ورد في هذا المعيار المصطلحات التالية التي يجب أن تتضمنها قائمة التدفقات النقدية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، 770-766):

- النقدية وتشمل النقدية الجاهزة والودائع تحت الطلب، ويتم الاحتفاظ عادة بالنقد من أجل مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لأجل الاستثمار والأغراض الأخرى.
- النقد المعادل وهي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة ويمكن تحويلها إلى مبالغ معلومة من النقد خلال (3) أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها دون أن تكون عرضة لمخاطر هامة تغير في قيمتها.
- التدفقات النقدية وهي عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

وتعرض الشركة تدفقاتها النقدية من الأنشطة المختلفة بالأسلوب الأكثر ملاءمة لأعماله. فالتصنيف حسب النشاط يوفر معلومات تسمح للمستخدمين تقدير أثر هذه النشاطات على المركز المالي ومبلغ النقدية وما يعادلها للشركة، كما يمكن استخدام هذه المعلومات لتقييم العلاقات بين تلك النشاطات ، وقد تشمل العملية الواحدة للتدفق النقدي على أكثر من نشاط ، فعلى سبيل المثال عندما تكون عملية سداد القرض نقداً تتضمن كلاهما الفائدة وأصل القرض فانه في هذه الحالة يمكن تصنيف عنصر الفائدة على أنه نشاط تشغيلي، بينما يصنف عنصر سداد أصل القرض على أنه نشاط تمويلي .

- النشاطات التشغيلية وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في الشركة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية . ويعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناشئ عن النشاطات التشغيلية مؤشراً أساسياً عن المدى الذي ساهمت به عمليات الشركة في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون والحفاظ على القدرة التشغيلية للشركة، ودفع أرباح الأسهم ، والقيام باستثمارات جديدة بدون اللجوء لمصادر تمويل خارجية. ويمكن عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة، والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية، أو الطريقة غير المباشرة والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي

أو المستقبل، وكذلك بنود الدخل أو المصروف المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية. وتعتبر الأنشطة التشغيلية جوهر نشاط الشركة الذي تأسست من أجله ، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة التالية (أبو المكارم، 2004، 528-529):

- المتحصلات النقدية من مبيعات البضاعة وتقديم الخدمات .
- المتحصلات النقدية من العائد على القروض (الفوائد) .
- المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة .

أما التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية فتشتمل على :

- المدفوعات النقدية إلى الموردين لشراء بضاعة أو الحصول على الخدمات.
- المدفوعات النقدية إلى العمال مقابل خدماتهم .
- المدفوعات النقدية إلى الحكومة مقابل الضرائب والرسوم .
- المدفوعات النقدية إلى المقرضين مقابل الفوائد .
- المدفوعات النقدية لشراء الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة .

• النشاطات الاستثمارية وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، حيث تبين مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية، وتشتمل على (حماد، 2006، 76):

- المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل .
- المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

- النشاطات التمويلية وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الشركة. وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مفيدة في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال الشركة في المستقبل، وتشتمل على ما يلي:
  - النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال .
  - النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل .
  - النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية .
  - النقد المدفوع على توزيع الأرباح .
  - النقد المدفوع لتسديد السندات أو الأسهم.
  - النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية .

وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) شروط ومتطلبات للإفصاح عن البيانات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية وفق ما يلي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، 771-776):

- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب، والإفصاح عنها بشكل منفصل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للشركة.

- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم ، وتصنيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.
- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل، وأن يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- إن العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداما للنقدية أو ما يعادلها يجب أن لا تعرض ضمن قائمة التدفقات النقدية، وإنما يجب الإفصاح عنها في مكان آخر في القوائم المالية.
- يجب على الشركة الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها، والإفصاح عن تأثير أي تغير في سياسة تحديد مكونات النقدية وما يعادلها.
- يستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين بنود النقدية وما يعادلها ، وذلك لان هذه العمليات تعتبر جزءاً من إدارة النقدية للشركة وليس جزءاً من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.
- يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هاماً وذلك لان هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

- يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل منفصل لأنه يفيد في عملية التنبؤ بمقدار النقدية اللازمة في المستقبل للوفاء بمطالبات مقدمي رأس المال.
- يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية حسب عملة الشركة التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة الشركة باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي.
- يعتبر الإفصاح المنفصل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في الطاقة التشغيلية والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية مفيدة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية لتقرير ما إذا كانت الشركة تقوم بالاستثمار بشكل ملائم.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

يتناول هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة باللغتين العربية والانجليزية، وتم ترتيبها تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث، وعلى النحو الآتي:

بصول (2002) "قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة

التشغيلية. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتوزيع استبانة على عينة من مسؤولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (79) وعينة من مسؤولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (58). وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار. كما بينت الدراسة ملاءمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالبيانات المالية الواردة في قائمة التدفقات النقدية، لما لها من دور محوري في اتخاذ قرارات الاقراض والاستثمار.

علي (2003) "أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير التغيرات في سيولة الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية من 1996 إلى العام 2001. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطبيق أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد على عينة من الشركات بلغ عددها (74) من لقطاعين معاً. وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل المتغيرات في تفسير التغيرات في السيولة هي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، يليها صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية، وأخيراً رأس المال العامل.

Sharma (2003) "The Relative Relevance Of Cash Flow And Accrual Information For Solvency Assessment: A Multi – Method Approach"

حيث هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق لأغراض تقييم الملاءة من خلال مدخل تعدد الطرق، حيث قام الباحث بدراسة طرق تقييم الملاءة من قبل مدراء الائتمان التجاري الذين يعتمدون على قائمة التدفقات النقدية من جهة والمدراء الذين يعتمدون على قوائم الاستحقاق. وقد وصل الباحث إلى نتيجة مفادها بأن المدراء الذين يعتمدون على قائمة التدفقات النقدية يحصلون على نتائج أكثر دقة وصحة من تلك التي يحصلون عليها من خلال القوائم المالية التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق، وفي النهاية أكد الباحث على أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الإدارية.

قدومي والكيلاني (2004) "استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها الشركات في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة ودون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يمكن أن تواجه هذه الشركات صعوبة في الحصول عليها عند الحاجة لها إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل اللواتي اعتادت الشركات على استخدامهم في الماضي. وحيث أن تلك القوائم (المركز المالي والدخل) تعتمد على مبدأ الاستحقاق، لذلك فإن نتائج

تقييم أداء الشركات كانت متناقضة فبعضها يعطي نتائج جيدة ولكن عند استخدام التدفقات النقدية تكون النتائج مختلفة. وأعتمد الباحثان على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لعينة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وعددها عشرة شركات، حيث قام الباحثان باعتماد مجموعة من النسب المالية التي طبقت على قائمتي المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى، فكانت النتائج متفاوتة بشكل كبير، حيث أظهر التحليل المالي قيم النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية أقل في قيمتها من قيم النسب المالية المستخرجة من تحليل قائمتي المركز المالي والدخل للشركات عينة الدراسة، والسبب هو الاعتماد على الأساس النقدي في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تظهر نتائج حقيقية وأكثر دقة. وقام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي حيث تم حساب معامل الانحدار بين نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل ونتائج التحليل المالي باستخدام التدفقات النقدية، فتبين أن معامل الانحدار والذي بلغت قيمته 0.30 ضعيف جداً، وهذا يثبت مدى التفاوت في النتائج.وتم أيضاً حساب معامل التحديد (R^2) والذي بلغت قيمته 0.42 والذي يثبت أن هذا التفاوت سببه الاختلاف في طبيعة المعلومات التي تحتويها كل نوع من القوائم المالية، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجوب الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية عند تقييم الأداء المالي للشركات إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل.

"Information provided by cash flow measures (2004) Naser & Abdullah in determining firms' performance: Makasian evidence".

هدفت هذه الدراسة الى المقارنة بين كل من المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق والمعلومات التي يوفرها الأساس النقدي من التدفقات في تقييم االشركات الماليزية، واشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المدرجة في سوق كوالالامبور المالي وعددها 478 شركة، وثم تم استبعاد 260 شركة من القطاع المصرفي والقطاع المالي لعدم توفر بيانات مالية لهم، وغطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1995 وحتى العام 1998، وقد تم تقسيم الشركات الى قسمين شركات كبيرة الحجم وشركات صغيرة الحجم، واستخدام نموذج الانحدار لتحليل الفرضيات. وأظهرت نتائج الدراسة أن قائمة الدخل وحدها غير قادرة على تقديم معلومات متعلقة بالنشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية، كما أظهرت النتائج أن قائمة التدفقات النقدية قائمة مستقلة ولكنها مكملة لقائمة الدخل عند تقديم أداء الشركات. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات على الشركات الماليزية ولكن لفترة أطول من ثلاث سنوات وهي الفترة التي غطتها الدراسة.

"In An Era Of Full Disclosure, What About Cash?" (2004) Renderson

في هذه الدراسة قام الباحث بدراسة القوائم المالية لمجموعة من الشركات بهدف التوصل إلى معرفة الاختلاف أو التطابق في نتائج التحليل المالي، وأبرز الباحث على أن هناك العديد من الشركات التي أظهرت عائد مرتفع للسهم بينما كان التدفق النقدي سالباً، وقد ركز الباحث على ضرورة إعداد التدفقات النقدية الربع سنوية حيث أكد على أن الربح يعتبر رأي ولكن النقدية تعتبر حقيقة، وفي نهاية

الدراسة أكد الباحث على ضرورة إلزام الشركات بالإعلان عن قائمة التدفقات النقدية في الجرائد الرسمية أسوة بالقوائم المالية الأخرى.

“Cash flows and accrual accounting in predicting (2005) Chotknakitti future cash flows of Thai listed companies”.

هدفت هذه الدراسة الى ايجاد العلاقة بين التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية وفق أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركات المسجلة في السوق المالية التايلندية، وتم تطبيق الدراسة على الشركات 1994 وحتى العام 2002، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار لاثبات صحة الفرضيات، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن استخدام نموذجي للتنبؤ بالتدفقات المستقبلية للشركات المدرجة في سوق تايلاند للأوراق المالية وهاذان النموذجان هما: النموذج الأول وهو الأرباح الماضية والتدفقات النقدية، والنموذج الآخروهو التدفقات وأساس الاستحقاق، كما أظهرت النتائج أن التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية في عملية التنبؤ، كذلك أظهرت النتائج أن وجود عوامل خارجية أثرت على عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مثل الأزمة الاقتصادية الآسيوية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة إعادة هذه الدراسة بتقسيم الشركات التي شملتها عينة الدراسة الى قطاعات.

الخداش والعبادي (2005) "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مالية مستندة إلى أساس الاستحقاق وإلى التدفقات النقدية في تقييم الوضع المالي والسعر السوقي للسهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باختيار عينة بلغ عددها (26) شركة مدرجة في بورصة عمان للعام 2002 على أن يكون قد جرى تداول أسهمها لعشر سنوات على الأقل. وتوصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية وهامة تساند المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى، كما تعتبر قيم التدفقات النقدية ونسبها المالية ذات أهمية أفضل من مثيلتها المبنية على أساس الاستحقاق في تقييم الوضع المالي للشركات.

دراغمة (2005) "العوامل المؤثرة على مدى التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين المضمون المعلوماتي لكل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والمستحقات المحاسبية، والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية، والتدفقات من النشاطات التمويلية والعوائد السوقية للأسهم، وتم تطبيق الدراسة على جميع الشركات الصناعية العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وغطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1998 وحتى العام 2002، وخلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها وجود علاقة مهمة احصائياً بين العوائد السوقية للأسهم والأرباح المحاسبية، ووجود مضمون معلوماتي للتدفقات النقدية التشغيلية، المضمونة المعلوماتي النسبي للارباح المحاسبية أكبر من المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية من

النشاطات التشغيلية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة قيام المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين بدراسة خصائص الشركة في الصناعة التي تنتمي لها، واختبار المضمون المعلوماتي لمكونات قائمة التدفقات النقدية التفصيلية ومقارنتها بالاجماليات مثل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.

عبيدات (2006) "بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية".

هدفت الدراسة إلى إمكانية بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار اعتمادا على النسب النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أو نسب الاستحقاق أو خليط من النسب النقدية ونسب الاستحقاق. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختيار عينة من (73) شركة صناعية مساهمة عامة. وقد قسمت فترة الدراسة إلى فترتين هما فترة تصميم النماذج من عام 1989 إلى 2001، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (18) شركة للتصفية، كما تم اختيار (18) شركة مستمرة، وفترة اختبار النماذج من عام 2002 إلى 2005، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (3) شركات للتصفية، كما تم اختيار (34) شركة مستمرة. وتوصلت الدراسة إلى بناء نموذج مبني على التدفقات النقدية يتكون من ثلاث نسب مالية هي نسب التدفقات النقدية إلى المبيعات، ونسبة صافي

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى جملة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية، ونسبة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية. وأظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار. أما النموذج التقليدي فتكون من خمس نسب مالية هي رأس المال العامل، ونسبة حافة مجمل الربح، ومعدل دوران الموجودات الثابتة، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون، ونسبة عائد السهم العادي. وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية. أما النموذج المشترك المبني على نسب الاستحقاق ونسب التدفقات النقدية والذي تكون من سبع نسب مالية، أظهرت النتائج أنه يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذجين السابقين، أي النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية فقط، أو النموذج الآخر المبني على نسب الاستحقاق فقط.

خميس والجراح (2007) "الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المضمون المعلوماتي لنسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية. ولتحقيق ذلك تم تطبيق كل من التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي على

(26) نسبة لاختبار مدى تمثيل كل من مجموعتي النسب لاتجاه مالي مختلف عن الاتجاهات التي تمثلها النسب الأخرى. وقد تم افتراض وجود تسعة اتجاهات تقيسها النسب المالية وهي الربحية، ومركز النقدية، والسيولة قصيرة الأجل، ودوران المخزون، ودوران الذمم المدينة، ودوران رأس المال العامل، والرافعة المالية، ومؤشرات السوق، والتدفق النقدي. وتم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في المدة الواقعة بين عام 1998 وعام 2002 لمجتمع الدراسة المكون من (73) شركة صناعية حسب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام 2003، وقد بلغ عدد المشاهدات المستعملة في الدراسة (232) مشاهدة. وأظهرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي وجود سبعة اتجاهات تقوم النسب المالية بقياسها هي العائد على الاستثمار، والسيولة ، ودوران المخزون، ودوران الذمم المدينة، ودوران رأس المال، ونسب السوق، ونسب التدفقات النقدية. أما نتائج التحليل التوكيدي فقد بينت عدم تمثيل كل من اتجاه التدفقات النقدية واتجاه السوق لاتجاهات مختلفة عن بعضها وعن بقية الاتجاهات الأخرى.

أحمد (2008) "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي

الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها، ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارساتهم الوظيفية. أما عينة الدراسة فقد بلغ عددها (95) فرداً، منهم (30) فرداً من محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و (65) فرداً من محللي الأوراق المالية في بورصة عمان، وقد أثبتت نتائج الدراسة أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم كل من سيولة الشركة وجودة الأرباح من وجهة نظر محللي الائتمان ومحللي الأوراق المالية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أوضحت توجهات الدراسات السابقة أن التدفقات النقدية هي المكمل الأكثر أهمية للقوائم المالية بهدف بناء تصور لدى المعنيين عن آليات اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، لذلك جاءت هذه الدراسة متممة لما سبقها، في الوقوف على علاقة التدفقات النقدية بتحسين ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية. وقد لاحظ الباحث أن الدراسات السابقة تناولت أحد قائمة التدفقات النقدية من حيث دورها أو علاقتها أو أثرها بعدد من المتغيرات، في حين تقوم الدراسة الحالية على بيان أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الكويتية في ربحيتها. ومن الممكن تحديد النقاط التي تميز الدراسة الحالية بالآتي:

1. أن هذه الدراسة سيتم تطبيقها في مجتمع عربي عامة وكويتي خاصة حيث لاحظ الباحث على حد اطلاعه محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في دولة الكويت.
2. أن هذه الدراسة سيتم تطبيقها على الشركات المساهمة العامة الكويتية، وهي ضمن الدراسات الأولية –بحدود علم الباحث– التي تتناول أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الكويتية على ربحيتها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء الدراسة إذ أن هذا الفصل يبين تصميم الدراسة، ومصادر الحصول على البيانات، ومتغيرات الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة وفي اختبار الفرضيات.

3-1 منهجية الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والمعلومات المراد تحليلها، ومن خلال الاسئلة التي تسعى هذه الدراسة الى الاجابة عنها استخدم الباحث المنهج الوصفي (Descriptive) وذلك عرض البيانات وإعداد الجداول اللازمة لذلك والمنهج النوعي (Qualitive Analysis) في حصر وتحليل البيانات الفعلية للشركات المشمولة في عينة الدراسة الاختبارية (Empirical) لغرض معرفة (Simple Regression Analysis) وتم استخدام نموذج تحليل الانحدار البسيط لتأثير متغير صافي التدفقات النقدية على ربحية الشركة باستخدام حزمة التحليل الاحصائي (SPSS).

3-2 مصادر الحصول على البيانات:

لغايات تحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تجميع البيانانت المناسبة لأهدافها بالطرق الآتية:

- **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات الأساسية بمتغيرات الدراسة والمتعلقة بصافي التدفقات النقدية وصافي الأرباح الخاصة بالشركات الكويتية المدرجة أسماؤها في بورصة الكويت من البيانات الفعلية الختامية للشركات المساهمة العامة الكويتية في بورصة الكويت خلال الفترة 2009، 2012.
- **المصادر الثانوية:** تتمثل في الكتب العربية والانجليزية والمقالات بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع والنشرات اليومية لسوق الكويت المالي والمحفوظة في مكتبة السوق، إذ تم الإطلاع على أكبر قدر ممكن من الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع وكذلك الدراسات الشبيهه، وذلك بهدف تغطية الجانب النظري من الدراسة من خلال هذه المراجع.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009، 2012 التي تغطي القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة وهي: القطاع المالي، والصناعي، والخدمات والبالغ عددها (210) شركات.

أما عينة الدراسة فهي عينة تم أخذها بطريقة قصدية وبنسبة تتراوح بين (15-25%) من مجتمع الدراسة وهو الشركات المساهمة العامة الكويتية في سوق الكويت المالي.

3-4 متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اشتملت الدراسة على متغير مستقل ومتغير تابع، وحدد المتغير في صافي التدفقات النقدية للشركة، وحدد المتغير التابع في صافي أرباح الشركة، واستخدم الباحث في تحليل البيانات الدراسة واختبار فرضيتها أساليب الاحصاء الوصفي مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية، وذلك بالإضافة إلى إيجاد معامل الإرتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر التدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانة يمكن من خلالها تقييم أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها ، وذلك بناءً على الدراسات السابقة والأدب النظري الذي تناول متغيرات الدراسة.

صدق الأداة:

قام الباحث بالتحقق من الدلالات الدراسية بعرض الاستبانة على نخبة من أعضاء الهيئات التدريسية من ذوي التخصص في الجامعات الأردنية وعددهم (5) (ملحق 2)، وذلك بهدف التأكد من دلالات صدق المحتوى للأداة لتتناسب مع أغراض الدراسة وبيئتها الجديدة، وتم التحكيم وفق المعايير الآتية:

1. ملائمة الفقرات للمقياس.
2. انتماء الفقرات للمجال الذي تندرج تحته.
3. سلامة صياغة الفقرات، ومدى وضوح المعنى من الناحية اللغوية.

كما تم الأخذ بملاحظات المحكمين من حيث إعادة الصياغة، وحذف بعض الفقرات، وإضافة فقرات جديدة، وتعديل بعض الفقرات من حيث انتمائها للمجال وصلاحيتها اللغوية، حتى أصبح المقياس جاهزاً بصورته النهائية للتطبيق الميداني.

ثبات الأداة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test– re–test)، وذلك عبر تطبيق أداة الدراسة على عينة خارج عينة الدراسة بفارق زمني مدته أسبوعان، ثم أعيد تطبيق أداة الدراسة على العينة النهائية، وبعد ذلك تم احتساب معامل الثبات للمقياس باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لما تم التوصل له من بيانات وتحليلها مالياً واحصائياً للشركات المساهمة العامة الكويتية عينة الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

جدول (1)

وصف افراد عينة الدراسة من خلال البيانات الشخصية والديمغرفية

المتغيرات	الفئة	العدد	النسبة
العمر	اقل من 30 سنة	27	18.24
	من 30 الى اقل من 40 سنة	76	51.35
	من 40الى اقل من 50سنة	35	23.65
	من 50الى اقل من 60سنة	10	6.76
	المجموع	148	100.00
المؤهل	بكالوريوس	93	62.84
	ماجستير	26	17.57
	دكتوراه	15	10.14
	اخرى	14	9.46
	المجموع	148	100.00

الخبرة	من 2 الى اقل من 5 سنوات	16	10.81
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	45	30.41
	من 10 الى اقل من 15سنة	43	29.05
	اكثر من 15 سنة	44	29.73
	المجموع	148	100.00

جدول (2)

نتائج ثبات استبانة اثر التدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة العامة في الكويت باسلوب الفا كرونباخ

المجال	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
التدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة	17	0.706

يبين الجدول ان قيمة الفا كرونباخ قد بلغت (0.706) وهي قيمة مناسبة لاغراض هذه الدراسة وتعبر عن ثبات بدرجة مقبولة

المقياس التصنيفي المستخدم لتصنيف قيم النسب المئوية

20 – أقل من 36.0 منخفض جدا

36.0 – اقل من 52 % منخفض

52.0 % - اقل من 68.0 % متوسط

68.0 – اقل من 84.0 % مرتفع

84.0 – 100 مرتفع جدا

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لفقرات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات مرتبة تنازليا

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	المستوى
10	تشير نسبة تغطية النقدية إلى قدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الإستثمارية والتمويلية	4	0.90	80.00	مرتفع
16	تقيس نسبة إعادة الإستثمار كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلة لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل	3.93	0.84	78.60	مرتفع
13	تشير نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة إلى قدرة الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية	3.92	0.87	78.40	مرتفع
5	تساعد نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الإستثمارات سواء من القروض أو الأوراق المالية	3.87	0.75	77.40	مرتفع
11	تشير نسبة التوزيعات النقدية إلى قدرة الشركة على توزيع أرباح نقدية ومدى إستمرار وإستقرار هذه السياسة	3.82	0.83	76.40	مرتفع

12	تبين نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل	3.8	0.86	76.00	مرتفع
4	تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات	3.7	0.88	74.00	مرتفع
15	تساعد نسبة أثر الإستهلاك والإطفاء في إظهار أثر الإستهلاك والإطفاء على النقدية الموفرة من الأنشطة التشغيلية	3.67	1.01	73.40	متوسط
14	تبين نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى النفقات الرأسمالية قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية	3.66	0.86	73.20	متوسط
17	تعتبر التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالإستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على إستمرارية الأنشطة التشغيلية	3.65	1.01	73.00	متوسط
1	يعكس مؤشر النشاط التشغيلي نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس الإستحقاق	3.61	1.13	72.20	متوسط

6	تبين نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	3.53	1.04	70.60	متوسط
2	يعكس مؤشر النشاط التشغيلي نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي	3.41	0.90	68.20	متوسط
9	تبين نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال إستخدام موجوداتها	3.41	1.03	68.20	متوسط
7	تبين نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي قدرة الشركة على توزيع الأرباح النقدية	3.39	1.03	67.80	متوسط
8	تعكس نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية مدى كفاءة الشركة التشغيلية	3.39	1.19	67.80	متوسط
3	يبين مؤشر النقدية التشغيلي مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الإعتبار الفوائد والضرائب	3.24	1.20	64.80	متوسط
	الدرجة الكلية	3.65	0.41	73.00	متوسط

يبين الجدول (3) ان الفقرة العاشرة والتي تنص " تشير نسبة تغطية النقدية إلى قدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الإستثمارية والتمويلية "قد احتلت الترتيب الاول بين

فقرات استبانة أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات اذ تحققت بمتوسط حسابي (4.0) حيث يمثل هذا المتوسط اهمية نسبية بقيمة (80.0%) والتي تمثل مستوى مرتفعا يعكس قناعة افراد عينة الدراسة من خلال هذه الفقرة باثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها بينما احتلت الفقرة الثالثة والتي تنص على " يبين مؤشر النقدية التشغيلي مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الإعتبار الفوائد والضرائب " المرتبة الاخيرة بمتوسط حشابي (3.24) وباهمية نسبية بقيمة (64.80 %) والتي تحققت بمستوى متوسط وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة على أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات (3.65) حيث يمثل هذا المتوسط اهمية نسبية بقيمة (64.80%) حيث يمثل هذا المتوسط درجة موافقة مرتفعة تعكس راي افراد عبنة الدراسة بهذا الاثر.

متغير العمر:

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجالات تبعاً لمتغير العمر ، والجدول (4) يبين النتائج.

جدول (4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
اقل من 30 سنة	27	3.63	0.49	0.15	0.927
من 30 الى اقل من 40 سنة	76	3.65	0.37		
من 40الى اقل من 50سنة	35	3.62	0.43		
من 50الى اقل من 60سنة	10	3.71	0.41		

تشير النتائج في الجدول (4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير العمر ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.15)، وبمستوى دلالة (0.927) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05 .

متغير المؤهل: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجالات تبعاً لمتغير المؤهل ، والجدول (5) يبين النتائج.جدول (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير المؤهل

المؤهل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
بكالوريوس	93	3.63	0.38	1.18	0.317
ماجستير	26	3.68	0.43		
دكتوراه	15	3.80	0.41		
اخرى	14	3.54	0.51		

تشير النتائج في الجدول (5) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير المؤهل ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (1.18)، وبمستوى دلالة (0.317) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05 .

متغير الخبرة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المجالات تبعاً لمتغير الخبرة ، والجدول (6) يبين النتائج.

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير الخبرة

الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
من 2 الى اقل من 5 سنوات	16	3.85	0.43	1.51	0.214
من 5 الى اقل من 10 سنوات	45	3.62	0.37		
من 10 الى اقل من 15سنة	43	3.62	0.41		
اكثر من 15 سنة	44	3.63	0.42		

تشير النتائج في الجدول (6) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير الخبرة ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (1.51)، وبمستوى دلالة (0.214) حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا لان مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من 0.05 .

الفرضية الرئيسية:

H01: لايوجد أثر ذودلالة إحصائية لصافي التدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية.

جدول (7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Simple Regression) لقياس أثر التدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة العامة

المتغيرات المستقلة	الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	ف (F)	الدلالة (f)	β	t	دلالة (t)	القرار
التدفقات النقدية	0.744	%55.3	12.37	0.006	0.317	3.51	0.006	رفض الفرضية الصفرية

ثابت نموذج الانحدار = 1723478

يتضح من الجدول (7) بأن معامل الارتباط بين صافي التدفقات النقدية وربحية الشركات المساهمة العامة في الكويت قد بلغ (0.744)، وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.37)، بمستوى دلالة (0.006) وحيث ان قيمة مستوى دلالة (f) كانت اقل من (0.05) لذلك تعتبر هذه العلاقة دالة

من الناحية الاحصائية لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)لصافي التدفقات النقدية عل ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية". وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة.

ويلاحظ ان قيمة R2 قد بلغت (55.3 %) وهي قيمة تشير الى مقدار نسبة التغير او الاختلاف الذي قد يحدث في المتغير التابع (ربحية الشركات) بسبب هذا المتغير حيث تعتبر مثل هذه النسبة ضعيفة. اما بالنسبة لاهمية وتاثير المتغير المستقل (التدفقات النقدية) في قيمة المتغير التابع (ربحية الشركات) فتدل قيمة β على ان معامل التدفقات النقدية له اهمية في الربحية اذ بلغت قيمة التاثير (0.317).

ويمكن استنتاج الاهمية الاحصائية للمتغير المستقل وضرورة وجوده في نموذج التنبؤ من خلال قيمة t المحسوبة ومستوى دلالتها حيث بلغت (3.51) بمستوى دلالة (0.006) وتعني هذه النتائج ان قيمة المعامل له ارتباط خطي بالمتغير التابع.

من خلال هذه النتائج يمكن التوصل الى نموذج ربحية الشركات على النحو الاتي:

ربحية الشركات = 1723478 + 0.317× التدفقات النقدية

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

النتائج:

أولا: نتائج التحليل الاحصائي للأستبانة

- أظهرت نتائج الدراسة أن الفقرة العاشرة والتي تنص "تشير نسبة تغطية النقدية إلى قدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الإستثمارية والتمويلية" قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات استبانة أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات، وهذا مستوى مرتفع يعكس قناعة افراد عينة الدراسة من خلال هذه الفقرة بأثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها.

-كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير العمر.

- وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير المؤهل التعليمي.
- كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغير الخبرة.

ثانيا : نتائج تحليل الانحدار للبيانات المالية

أثبتت نتائج التحليل المالي(أختبار الانحدار المتعدد) بأن هناك أثرا ذو دلالة أحصائية لصافي التدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية.

التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل له من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة اهتمام الشركات المساهمة العامة الكويتية بقدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الإستثمارية والتمويلية، لما أظهرته هذه النتيجة من أثر مرتفع في ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية.
2. أهمية تدريب موظفي الشركات المساهمة العامة الكويتية على دور التدفقات النقدية وأهميتها في تحديد ربحية الشركات المساهمة وأثر ذلك على أداء هذه الشركات من خلال برامج تريبية متخصصة تعقدها الشركة أو تقوم بإشراك الموظفين فيها خارج الشركة.
3. أهمية تطبيق الدراسة على مجتمعات أخرى غير الشركات موضوع الدراسة لمعالجة أوجه القصور في البحث العلمي في هذه الشركات، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول التدفقات النقدية نظراً لأهميتها بالوفاء بالالتزامات التشغيلية والتمويلية للشركات.
4. الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في الشركات المساهمة العامة الكويتية بهدف معالجة أثر التدفقات النقدية على ربحية الشركات وعلاقة ذلك بأداء هذه الشركات.

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية

- أبو المكارم، وصفي (2004) **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- أحمد، عبد الناصر (2008) **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.
- بصول، ربا (2002) **قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- توفيق، محمد (1991) تطوير النظام المحاسبي لإستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم مصادر واستخدام الأموال، دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية، **مجلة الإدارة العامة**، الرياض، العدد 70، ص 85 – 157.
- حلبي، نبيل (2006) دور التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 22، العدد 1، 213 – 245.

- حماد، طارق (2000) **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، عين شمس، الدار الجامعية.
- حماد، طارق (2006) ت**حليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- خداش، حسام الدين، والعبادي، محمد (2005) علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم، **مجلة دراسات** العلوم الإدارية، 32 (1): 141-153.
- خميس، بشير، والجراح، إدريس (2007) الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 3 (1): 72-83.
- دراغمة، زهران (2005) **العوامل المؤثرة على مدى ملائمة التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، أطروحة دكتور غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان.
- شيرازي، عباس (1990) **نظريةالمحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الطبعة الثانية، الكويت.

- شاهد، محمد (2000) **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية،** منشورات اتحاد المصارف العربية.
- شاهين، علي ومحفوظ، اسماعيل، وأبو شوارب، سالم (2004) **مبادئ المحاسبة المالية،** الجزء الثاني، الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية، غزة.
- شاهين، علي (2006) **محاسبة العمليات المصرفية والمصارف الإسلامية،** الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، غزة.
- قاضي، حسين وحمدان، مأمون (2008) **المحاسبة الدولية ومعاييرها،** دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- عبد المولى، نصر (2002) تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية، دراسة ميدانية، **المجلة العلمية لكلية التجارة،** العدد27، ص 41 – 910.
- عبيدات، أحمد (2006) **بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- العراقي، عراقي (1990) المحاسبة النقدية طبقاً للمعايير الأمركية: دراسة إختبارية لمناسبتها للشركات المساهمة الكويتية، **مجلة الإدارة العامة،** الرياض، العدد 65، ص 151 – 197.

- علي، ماهر (2003) **أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.
- قدومي، ثائر، والكيلاني، قيس (2004) **استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل**، دراسة مقدمة إلى قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
- قدومي، ثائر، والكيلاني، قيس (2006) استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة تحليلية لغنية من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000 – 2003)، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية**، المجلد 9، العدد1.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2001) **مفاهيم التدقيق المتقدمة**، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2009) **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2004) **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (1999) **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية**، شركة مطابع الخط، عمان.
- مطر، محمد (2006) **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.
- محمد، منير، وإسماعيل، إسماعيل، ونور، عبد الناصر (2005) **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.
- محمود، عبد الحميد (1995) محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية، دراسة حالة، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 2، ص 177 – 255.
- مطاوع، سعد (2005) إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، القاهرة.
- منصور، محمد (2001) مدى ملاءمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذالقرارات: دراسة نظرية تطبيقية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، ملحق العدد 1، ص68–124.
- هويدي، علي (2000) تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الاسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد 2، المجلد 9، ص 1 – 45.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Bergevin, P. (2002) **Financial Statement Analysis: An Integrated Approach**, New Jersey: Prentice Hall, Inc.
- Carslaw, C., & Mills, J. (1999) Developing Ratios for Effective Cash Flow Statement Analysis, **Journal of Accountancy**, November, pp 70-63.
- Chotkunakitti, P. (2005) **Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies In partial fulfillment**, unpublished doctorate thesis of Business Administration, Southern Cross university, Australia .
- Friedlob, G, & Schneider, L. (2003) **Essentials of Financial Analysis**, New Jersey: Wiley Inc.
- Gibson, C. (2001) **Financial Reporting and Analysis**, New York: Thomson, south-western.
- Kieso, D., Weygand, J., & Warfield, T. (2005) **International Accounting**, New Jersey: Wiley Inc.
- Nasir, N., & Abdullah, S. (2004) Information provide by cash flow measures determining ferrms performance: Malaysian evidence, **American Journal of applied sciences**, 1 (2): 64–70.
- Needles, B., & Powers, M. (2004) **Financial Accounting**, 8th Ed., New York: Houghton Mifflin Company.
- Randerson, E. (2004) In An Era Of Full Disclosure, What About Cash?, **Financial Executive**, 20 (6): 48 – 51.

- Roehl - Anderson, J., & Bragg, S. (2005) **The Controllers Function: The Work of the Managerial Accountant**m New Jersey: Wiley Inc.
- Schroeder, R., Clark, M., & Cathay, J. (2001) **Accounting Theory and Analysis, Text Cases and Readings**, New Jersey: Wiley Inc.
- Sharma, D. (2003) The Relative Relevance Of Cash Flow And Accrual Information For Solvency Assessment: A Multi–Method Approach, **Journal of Business Finance**, 30 (7-8): 1115-1141.
- Stickney, C., & Brown, P. (1999) **Financial Reporting and Statement Analysis: A Strategic Perspectives**, USA: Harcourt Brace & Company.

الملاحق

ملحق (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة الشرق الأوسط

كلـية الأعمـال

حضرة الفاضل/الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، والدراسة بعنوان:

"أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها"

يرجى منكم التفضل بالاجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

شاكراً لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

خالد السليماني

القسم الأول: البيانات الأولية (المعلومات الشخصية)

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك.

1- العمر:

□ أقل من (30) □من (30-40) □من (41-50) □أكثر من (50)

2- المؤهل التعليمي:

□ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه □ أخرى

3- الخبرة (بالسنوات):

□ أقل من (10) □من (10-15) □من (16-20) □أكثر من (20)

القسم الثاني: الإستبانة

"أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها"

م	درجة الموافقة / الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعكس مؤشر النشاط التشغيلي نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس الإستحقاق					
2	يعكس مؤشر النشاط التشغيلي نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي					
3	يبين مؤشر النقدية التشغيلي مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الإعتبار الفوائد والضرائب					
4	تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات					
5	تساعد نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الإستثمارات سواء من القروض أو الأوراق المالية					
6	تبين نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية					

م	درجة الموافقة / الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	تبين نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي قدرة الشركة على توزيع الأرباح النقدية					
8	تعكس نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية مدى كفاءة الشركة التشغيلية					
9	تبين نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال إستخدام موجوداتها					
10	تشير نسبة تغطية النقدية إلى قدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الإستثمارية والتمويلية					
11	تشير نسبة التوزيعات النقدية إلى قدرة الشركة على توزيع أرباح نقدية ومدى إستمرار وإستقرار هذه السياسة					
12	تبين نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل					
13	تشير نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة إلى قدرة الشركة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية					

م	درجة الموافقة / الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	تبين نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى النفقات الرأسمالية قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية					
15	تساعد نسبة ثر الإستهلاك والإطفاء في اظهار أثر الإستهلاك والإطفاء على النقدية الموفرة من الأنشطة التشغيلية					
16	تقيس نسبة إعادة الإستثمار كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلة لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل					
17	تعتبر التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالإستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على إستمرارية الأنشطة التشغيلية					

ملحق (2)

أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

الاسم	التخصص	الجامعة
الأستاذ الدكتور محمد مطر	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الدكتور ظاهر القشي	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الأستاذ الدكتور أحمد الظاهر	محاسبة	الجامعة الأردنية
الأستاذ الدكتور يوسف سعادة	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

الملحق (3)

البيانات المالية

جدول () التدفقات النقدية وارباح الشركات خلال الفترة (2009 / 2010)

الشركة	السنة	ربحية الشركات	التدفقات النقدية
الشعبية	2009	1668796	1823978
	2010	1200314	117306
الكويتية للاغذية	2009	42712	124580
	2010	54012	107757
ابكاروس	2009	994529	1892
	2010	4399999	4048956
السكب	2009	6848067	247390
	2010	5872181	73548
الهندسية	2009	4866413	6200307
	2010	4837309	15526796
اسمنت الفجيرة	2009	80811261	147005664
	2010	5293336	128403519